

حماية النسب واستقرار الأسرة من المخاطر الرقمية:

دراسة موضوعية ومقاصدية معمقة لاختبارات الأنساب التجارية في ضوء مدونة الأسرة المغربية

Protecting Lineage and Family Stability from Digital Risks: An In-Depth Substantive and Teleological Study of Commercial Ancestry Tests in Light of the Moroccan Family Code

الدكتورة: سناء المتدين

أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية بطنجة

ملخص:

أفرز التطور التقني لتقنيات الحمض النووي والخدمات الجينية الرقمية تحديات قانونية وفقهية تتعلق بإثبات الأنساب عبر "اختبارات الأنساب التجارية المباشرة للمستهلك". ويهدف هذا البحث إلى دراسة القيمة القانونية لنتائج هذه الاختبارات في منازعات النسب في ضوء مدونة الأسرة المغربية (المواد 152، 153، 158) وقواعد حماية المعطيات الشخصية (القانون 09.08). وقد خلص البحث إلى أن المشرع والقضاء المغربي اعترفوا بالخبرة القضائية ضمن شروط صارمة، مع رفض مساواة الاختبارات الجينية التجارية بالخبرة القضائية الرسمية. كما أكدت الدراسة أن البيانات الجينومية تشكل معطيات حساسة تتجاوز خصوصية الفرد، لتفترح في النهاية مقارنة وقائية وتنظيمية توازن بين حماية استقرار الأسرة والنسب وضمان الخصوصية الجينية بدل المنع المطلق. الكلمات المفتاحية: اختبارات الأنساب التجارية، مدونة الأسرة، حماية المعطيات الشخصية، الذكاء الاصطناعي، السيادة الجينية، قرينة الفراش الشرعي.

Abstract

The rapid development of DNA analysis technologies has generated new legal challenges regarding lineage through "Direct-to-Consumer Genetic Tests." This study examines the legal value of such test results in paternity disputes under the Moroccan Family Code (Articles 152, 153, 158) and personal data protection rules (Law 09.08). The study concludes that while Moroccan legislation recognizes judicial genetic expertise under strict conditions, commercial DTC tests cannot be equated with official judicial expertise. Furthermore, genomic data constitute sensitive information requiring specific safeguards. Ultimately, the research proposes a preventive regulatory approach that balances family stability and genetic privacy with technological progress, avoiding absolute prohibition.

Keywords: Direct-to-Consumer Genetic Testing, Family Code, Personal Data Protection, Artificial Intelligence, Genetic Sovereignty, Presumption of Legitimate Paternity.

مقدمة

أدى التطور المتسارع في تقنيات البيولوجيا الجزيئية وتحليل الحمض النووي، مقترناً بالتحول الرقمي وانتشار الخدمات العلمية عبر الإنترنت، إلى ظهور أنماط جديدة من الخدمات الجينية التي لم تعد مقصورة على المؤسسات الطبية والمختبرات المتخصصة. ومن أبرز هذه الأنماط اختبارات الأنساب الجينية التجارية المباشرة للمستهلك، التي تمكن الفرد من إرسال عينة بيولوجية، غالباً ما تكون عينة من اللعاب، إلى شركة متخصصة والحصول لاحقاً على تقرير يتعلق بالأصل الجيني أو القرابة البيولوجية أو بعض الخصائص الوراثية.

وتتميز هذه الخدمات بكونها تتم في الغالب خارج الإطار الطبي أو القضائي التقليدي، ودون ضرورة تدخل مهني صحي في طلب الاختبار أو تفسير نتائجه. وتؤكد الأدبيات العلمية والمؤسسية المتخصصة أن اختبارات الـ DTC يمكن أن تقدم معلومات عن الأصول الجينية والقرابة، كما أن نتائجها تعتمد بدرجات مختلفة على قواعد البيانات المرجعية والخوارزميات المستخدمة في المقارنة والتحليل¹¹⁶³.

ولا تكمن الإشكالية القانونية في وجود هذه التقنية في حد ذاتها، وإنما في انتقال نتائجها من مجال الاستعمال الشخصي أو التجاري إلى مجال العلاقات الأسرية، خصوصاً عندما تكشف عن علاقة بيولوجية غير متوقعة أو تثير شكوكاً بشأن الأبوة أو البنوة أو القرابة.

ويكتسي هذا الإشكال أهمية خاصة في التشريع المغربي، بالنظر إلى الطبيعة الخاصة للنسب وما يترتب عليه من آثار شرعية وقانونية واجتماعية، وإلى كون مدونة الأسرة قد وضعت نظاماً خاصاً للحقوق النسب والطن فيه، ولم تجعل العلاقة البيولوجية المجردة وحدها أساساً كافياً لترتيب جميع الآثار القانونية¹¹⁶⁴.

كما تطرح هذه الاختبارات إشكالات مستقلة تتعلق بحماية المعطيات الجينية، التي أدرجها القانون رقم 09.08 ضمن المعطيات الحساسة، وأخضع معالجتها لضوابط خاصة¹¹⁶⁵. وتزداد أهمية هذه المسألة في ظل الطابع العابر للحدود لهذه الخدمات، حيث قد تجمع العينة في بلد، وتعالج في بلد آخر، وتخزن البيانات أو تتبادلها عبر أنظمة رقمية موجودة في دول مختلفة. وقد أصبح موضوع المعلومات الجينومية¹¹⁶⁶ محل اهتمام مؤسساتي متزايد في المغرب، إذ أعلنت اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي في 11 ماي 2026 أنها اشتغلت خلال الفترة 2023-2025 مع مجموعة من الخبراء في مجال الجينات حول موضوع حماية البيانات والمعلومات الجينومية، وانتهى هذا العمل إلى إعداد سبع عشرة توصية، مع إمكانية إصدار مداولة لاحقة في الموضوع¹¹⁶⁷.

ومن هنا تطرح الدراسة الإشكالية الآتية: ما مدى القيمة القانونية والموضوعية لنتائج اختبارات الأنساب الجينية التجارية المباشرة للمستهلك في منازعات النسب في ضوء مدونة الأسرة المغربية وقواعد حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، وما حدود الاستفادة منها في ضوء التأصيل الفقهي والمقاصدي؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة، أهمها: هل يمكن مساواة الاختبار الجيني التجاري بالخبرة الجينية القضائية؟ ما موقع الخبرة الجينية ضمن منظومة إثبات النسب في مدونة الأسرة؟ هل يمكن لنتيجة جينية تجارية أن تهدم نسباً ثابتاً بالفرش؟ ما حدود حماية البيانات الجينية في القانون المغربي؟ كيف يمكن للمقاصد الشرعية أن تساهم في بناء مقارنة متوازنة لهذه التقنية؟ وللإجابة عن هذه الأسئلة، سيتم اعتماد منهج تحليلي يجمع بين تحليل النصوص القانونية والاجتهاد القضائي والتأصيل الفقهي والمقاصدي، وذلك من خلال ثلاثة مباحث:

1163 National Human Genome Research Institute (NHGRI), Direct-to-Consumer Genetic Testing for Healthcare Professionals.

1164 ظهر شريف رقم 1.04.22 صادر في 12 من ذي الحجة 1424 (3 فبراير 2004) بتنفيذ القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة، الجريدة الرسمية، عدد 5184.

1165 القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية، عدد 5711.

1166 البيانات الجينومية (Genomic Data) هي المعلومات الوراثية الكاملة لكائن حي، والمشتقة من تسلسل الحمض النووي الريبوزي منقوص الأكسجين (DNA) أو الحمض النووي الريبوزي (RNA) وتشمل هذه البيانات الشفرة الجينية الفردية، والتغيرات الجينية، والطفرات، وكيفية تفاعل الجينات مع بعضها ومع البيئة، مما يتيح فهم الخصائص البيولوجية، وقابلية الإصابة بالأمراض، والاستجابة للعلاجات الطبية: منظمة الصحة العالمية، إطار عمل منظمة الصحة العالمية للتحكم في الحوكمة والاستخدام للبيانات الجينومية البشرية، 2022.

1167 اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، 11 ماي 2026.

المبحث الأول: اختبارات الأنساب الجينية التجارية وإشكالية حماية المعطيات الجينومية.
المبحث الثاني: الخبرة الجينية وحجية النتائج البيولوجية في منظومة إثبات النسب.
المبحث الثالث: التأصيل الفقهي والمقاصدي وحماية النسب والأسرة في البيئة الرقمية.

المبحث الأول: اختبارات الأنساب الجينية التجارية وإشكالية حماية المعطيات الجينومية

تقوم اختبارات الأنساب التجارية المباشرة للمستهلك على تمكين الفرد من الحصول على تحليل جيني دون المرور بالضرورة عبر المسار الطبي أو القضائي التقليدي. وتختلف طبيعة هذه الاختبارات بحسب الشركة والغرض منها؛ فقد تستهدف تحديد الأصل الجغرافي أو التعرف على أقارب بيولوجيين محتملين أو تقديم معلومات جينية أخرى¹¹⁶⁸. وتشير المؤسسات العلمية المتخصصة إلى أن بعض هذه الاختبارات يعتمد على تحليل عدد كبير من العلامات الجينية ومقارنتها بقواعد بيانات مرجعية، وأن الخوارزميات المعلوماتية تقوم بدور في تفسير النتائج وتقدير الأصل أو القرابة¹¹⁶⁹. كما أن دقة بعض النتائج قد تتأثر بمدى تمثيل قواعد البيانات للفئات السكانية المختلفة. وعليه، فإن دراسة هذه الاختبارات تستدعي بحث آلياتها التقنية أولاً، ثم تحديد وضع البيانات الجينية الناتجة عنها في المنظومة القانونية المغربية.

المطلب الأول: الآلية التقنية والموضوعية لاختبارات الأنساب التجارية

أولاً: من العينة البيولوجية إلى النتيجة الرقمية

تبدأ العملية عادة بإرسال الشركة مجموعة مخصصة لجمع العينة البيولوجية، ثم يقوم المستهلك بأخذ العينة وإرسالها إلى المختبر الذي تتعامل معه الشركة. وبعد التحليل، يتم تحويل المعطيات الجينية إلى بيانات قابلة للمعالجة الرقمية، ثم تقارن ببيانات أخرى موجودة في قواعد الشركة¹¹⁷⁰.

ولا ينبغي، من الناحية العلمية، وصف جميع هذه الاختبارات بأنها "اختبارات ذكاء اصطناعي" بالمعنى الدقيق؛ فبعضها يعتمد أساساً على تقنيات التنميط الجيني والتحليل الإحصائي والمعلوماتية الحيوية، وقد تستخدم بعض مراحل المعالجة خوارزميات التعلم الآلي أو تقنيات تحليل متقدمة¹¹⁷¹.

ومن ثم، فإن الأدق في البحث القانوني هو استعمال تعبير "الخوارزميات وتقنيات التحليل الجيني الرقمي" بدل افتراض أن الذكاء الاصطناعي يمثل عنصراً لازماً في جميع الخدمات التجارية.

ثانياً: القيمة العلمية لا تعني الحجية القانونية

ينبغي التمييز بين دقة التحليل الجيني من الناحية العلمية وبين القيمة الإثباتية التي يمكن أن تمنحها المحكمة للنتيجة¹¹⁷². فالنتيجة العلمية قد تكون قوية في إثبات علاقة بيولوجية أو نفها، لكن الحجية القانونية تتطلب النظر كذلك إلى مصدر العينة، وهوية صاحبها، وكيفية جمعها، وسلامة حفظها ونقلها، والجهة التي أجرت التحليل، وإمكان إعادة الاختبار والتحقق من النتيجة.

¹¹⁶⁸ National Human Genome Research Institute (NHGRI), Privacy in Genomics.

¹¹⁶⁹ World Health Organization (WHO), Guidance for human genome data collection, access, use and sharing, 20 November 2024.

¹¹⁷⁰ Federal Trade Commission (FTC), Selling genetic testing kits? Read on.

¹¹⁷¹ المرجع السابق

¹¹⁷² البرني، إدريس، "حجية البصمة الوراثية في إثبات النسب بين الفقه الإسلامي والعمل القضائي المغربي"، مجلة القانون والقضاء، محكمة النقض، العدد 45، 2022، ص. 112.

وتؤكد الأدبيات العلمية الخاصة بالاختبارات المباشرة للمستهلك أن هذه الاختبارات قد تقدم معلومات مهمة، لكنها تختلف عن الاختبارات السريرية أو المهنية التي تتم في إطار علاقة طبية وتحت معايير مهنية ورقابية محددة¹¹⁷³. كما أن النتائج الجينية التجارية قد تحتاج، بحسب الغرض منها، إلى تأكيد أو تفسير مهني مستقل. ومن ثم، فإن النتيجة الجينية التجارية لا ينبغي أن تمنح تلقائياً وصف "الدليل القطعي"، كما لا يصح وصفها في جميع الحالات بأنها عديمة القيمة العلمية.

ثالثاً: الاختبارات التجارية ومخاطر الكشف عن القرابة

من الخصائص المهمة لاختبارات الأنساب أنها قد تكشف علاقات بيولوجية لم يكن الشخص يتوقعها، بما في ذلك وجود أقارب أو آباء بيولوجيين مختلفين عما كان يعتقد¹¹⁷⁴. وهذا البعد يجعل المسألة تتجاوز نطاق الخصوصية الفردية؛ لأن المعلومة الجينية قد تكشف، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، معلومات عن أفراد آخرين يرتبطون بالشخص بيولوجياً. وقد نهت المؤسسات العلمية المتخصصة إلى أن اختبارات DTC قد تكشف علاقات غير متوقعة بين الأقارب، وأن سياسات الشركات المتعلقة بالاحتفاظ بالبيانات واستعمالها ومشاركتها تختلف من شركة إلى أخرى¹¹⁷⁵. وعليه، فإن الخطر القانوني لا يرتبط فقط بإمكان الخطأ في النتيجة، وإنما كذلك بإمكان صحة النتيجة نفسها وما يمكن أن يترتب عليها من آثار أسرية واجتماعية وقانونية.

المطلب الثاني: حماية المعطيات الجينية والسيادة على المعلومات الجينومية

أولاً: المعطيات الجينية باعتبارها معطيات حساسة

أدرج القانون رقم 09.08 المعطيات الجينية ضمن "المعطيات الحساسة"، وهي فئة تتمتع بحماية خاصة في إطار القانون¹¹⁷⁶. كما عرف القانون المعطيات ذات الطابع الشخصي تعريفاً واسعاً يشمل المعلومات المرتبطة بالهوية الجينية للشخص. وتكتسي هذه المعطيات أهمية مباشرة بالنسبة إلى شركات الاختبارات الجينية التجارية؛ لأن العينة البيولوجية والبيانات الناتجة عنها لا تمثل مجرد معلومات استهلاكية عادية، بل تتصل بخصائص وراثية يمكن أن تكون ذات آثار مستمرة وعائلية. ولا يعني ذلك أن كل معالجة للمعطيات الجينية محظورة بصورة مطلقة، وإنما يعني خضوعها للنظام الخاص الذي وضعه المشرع للمعطيات الحساسة وللشروط والضمانات المقررة في القانون.

ثانياً: حدود الموافقة الإلكترونية

لا يستقيم قانوناً القول بأن كل موافقة إلكترونية على معالجة البيانات الجينية تكون باطلة أو عديمة الأثر لمجرد أنها تمت عبر الإنترنت. فالمسألة الأدق تتمثل في التحقق مما إذا كانت الموافقة قد استوفت الشروط القانونية المتعلقة بالإعلام والرضا والغرض من المعالجة، وما إذا كان الشخص المعني قد تم تمكينه من المعلومات اللازمة لفهم طبيعة المعالجة وآثارها¹¹⁷⁷. وتكتسي هذه النقطة أهمية خاصة في الخدمات الجينية التجارية؛ لأن المستهلك قد يوافق على معالجة العينة دون أن يكون مدركاً لجميع الأغراض المحتملة لاستعمال البيانات أو الجهات التي يمكن أن تتلقى النتائج. ولهذا السبب تشدد الأدبيات الدولية المتعلقة بالبيانات الجينومية على أهمية الشفافية والموافقة وفهم أغراض جمع البيانات واستعمالها ومشاركتها¹¹⁷⁸.

1173NHGRI, Direct-to-Consumer Genetic Testing for Healthcare Professionals..

1174 WHO, WHO releases new principles for ethical human genomic data collection and sharing, 20 November 2024.

1175 المرجع السابق.

1176 القانون رقم 09.08، المادة 1 والمادة 7.

1177 القانون رقم 09.08، المادة 3.

1178 WHO, Guidance for human genome data collection, op. cit.

ثالثًا: المعالجة العابرة للحدود للبيانات الجينومية

تثير الاختبارات التجارية كذلك إشكال نقل البيانات إلى الخارج. فقد يتم جمع العينة من المستهلك في المغرب، ثم تحليلها في مختبر أجنبي، ثم تخزين البيانات في بنية رقمية قد تكون موجودة في دولة أخرى¹¹⁷⁹. وهنا تظهر أهمية قواعد حماية البيانات المتعلقة بنقل المعطيات ومعالجتها من طرف جهات أجنبية، فضلاً عن الحاجة إلى تحديد المسؤول عن المعالجة والغرض منها والجهات التي يمكن أن تصل إلى البيانات. ويزداد الأمر تعقيداً لأن البيانات الجينومية لا تفقد أهميتها بمجرد حذف اسم صاحبها، إذ يمكن أن تحمل خصائص تجعل إعادة ربطها بشخص أو بعائلة ممكنة بحسب طبيعة قاعدة البيانات والسياق الذي تستخدم فيه. ولهذا تؤكد المبادئ الدولية الحديثة المتعلقة بالبيانات الجينومية ضرورة الشفافية، وحماية الخصوصية، وتحديد المسؤوليات، وإدارة البيانات طوال دورة حياتها، بما في ذلك جمعها والوصول إليها واستعمالها ومشاركتها¹¹⁸⁰.

رابعًا: نحو مفهوم للسيادة على البيانات الجينومية

يثير الانتشار العالمي لخدمات الاختبارات الجينية مفهومًا حديثًا يمكن تسميته "السيادة على البيانات الجينومية"، والمقصود به قدرة الفرد والدولة والمؤسسات المختصة على التحكم القانوني والأخلاقي في جمع المعلومات الجينية ومعالجتها ونقلها واستعمالها¹¹⁸¹.

ولا يتعلق الأمر بسيادة الدولة على المادة البيولوجية بالمعنى المادي فحسب، وإنما كذلك بحوكمة المعلومات الناتجة عنها، وتحديد الجهات المخولة باستعمالها، والضمانات الواجب توفيرها لحمايتها. وفي هذا السياق، يمثل العمل الذي أنجزته اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي خلال الفترة 2023-2025 حول حماية البيانات والمعلومات الجينومية خطوة مؤسسية مهمة، خاصة أن العمل أفضى إلى سبع عشرة توصية، مع احتمال اعتماد مداولة لاحقة في الموضوع¹¹⁸².

المبحث الثاني: الخبرة الجينية وحجية النتائج البيولوجية في منظومة إثبات النسب

تتميز قواعد النسب في مدونة الأسرة المغربية بخصوصية واضحة: إذ لم يترك المشرع إثبات النسب ونفيه للقواعد العامة للإثبات، وإنما وضع له تنظيمًا خاصًا¹¹⁸³.

ومن أهم ما يميز هذا التنظيم أنه لا يقيم تعارضًا مطلقًا بين القواعد الشرعية والتطور العلمي، وإنما يحدد الإطار الذي يمكن أن تدخل فيه الوسائل العلمية الحديثة ضمن عملية الإثبات القضائي.

المطلب الأول: أسباب ثبوت النسب ومكانة الفراش

أولاً: أسباب لحوق النسب

تنص المادة 152 من مدونة الأسرة على أن أسباب لحوق النسب هي الفراش والإقرار والشبهة¹¹⁸⁴. ويكشف هذا التنظيم عن أن النسب في القانون المغربي لا يقوم على العلاقة البيولوجية وحدها، وإنما يرتبط بأسباب قانونية وشرعية محددة. ومن ثم، فإن السؤال القانوني لا يقتصر على معرفة ما إذا كان شخص ما أبًا بيولوجيًا لشخص آخر، وإنما يمتد إلى تحديد ما إذا كانت الواقعة البيولوجية قد اتخذت الشكل الذي يرتب عليه القانون أثر النسب.

1179 القانون رقم 09.08، المواد المتعلقة بنقل المعطيات إلى الخارج.

1180 WHO, NEW principles for ethical human genomic data collection, 2024.

1181 مغايرة، علاء الدين منصور، "جرائم الذكاء الاصطناعي وسبل مواجهتها"، المجلة الدولية للقانون، المجلد 13، العدد 2، 2024، ص. 45.

1182 اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، بلاغ وتوصيات حول حماية المعلومات الجينومية، 11 ماي 2026.

1183 العللي، عبد اللطيف، الوسيط في مدونة الأسرة: إثبات النسب وآثاره، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2021، ص. 85.

1184 مدونة الأسرة، المادة 152.

ثانيًا: الفراش وحماية استقرار النسب

أحاط المشروع الفراش بحماية خاصة، وهو ما ينسجم مع الأصل الفقهي المستند إلى الحديث النبوي الشريف: "الولد للفراش وللعاهر الحجر" 1185

غير أن المادة 153 من مدونة الأسرة لا تجعل هذه الحماية مطلقة في جميع الظروف؛ إذ نظمت الطعن في النسب الناتج عن الفراش عن طريق اللعان أو بواسطة خبرة تفيد القطع، مع اشتراط أن يدلي الزوج المعني بدلائل قوية على ادعائه، وأن تأمر المحكمة بإجراء الخبرة وفق مقتضيات القانونية 1186.

ويكشف هذا التنظيم عن توازن بين مصلحتين: حماية استقرار النسب من جهة، وإمكان الاستفادة من الوسائل العلمية في الحالات التي تتوافر فيها أسباب جديدة من جهة أخرى.

ثالثًا: الخبرة القضائية في المادة 158

تكتسي المادة 158 أهمية خاصة في موضوع البحث، لأنها تنص على إثبات النسب بالفراش أو بإقرار الأب، أو بشهادة عدلين، أو ببينة السماع، وبكل الوسائل الأخرى المقررة شرعًا، بما فيها الخبرة القضائية 1187.

ومن ثم، فإن القول بأن التشريع المغربي يستبعد الخبرة الجينية بصورة مطلقة لا ينسجم مع صريح النص. والأدق هو القول إن المشروع اعترف بالخبرة القضائية وأدخلها ضمن منظومة إثبات النسب، لكنه لم يمنح أي تحليل جيني، كيفما كان مصدره، حجية الخبرة القضائية بصورة تلقائية.

المطلب الثاني: موقف القضاء المغربي من الخبرة الجينية

أولًا: عدم إطلاق اللجوء إلى الخبرة

أكدت محكمة النقض في قرارها عدد 144 الصادر بتاريخ 1 أبريل 2009، في الملف عدد 2008/1/2/546، أن الطعن في النسب الناتج عن الفراش بواسطة الخبرة يفترض توافر دلائل قوية على ادعاء الزوج، وأن المحكمة لا تكون ملزمة بالاستجابة لطلب الخبرة عند عدم توفر هذه الدلائل 1188.

ويؤكد هذا القرار أن مجرد رغبة أحد الأطراف في إجراء اختبار جيني لا تكفي وحدها لزعزعة نسب ثابت بالفراش.

ثانيًا: أهمية الخبرة عندما تكون منتجة في النزاع

في المقابل، يظهر من القرار عدد 533 الصادر بتاريخ 4 نوفمبر 2009، في الملف الشرعي عدد 2008/1/2/418، أن محكمة النقض اعتبرت الخبرة الجينية وسيلة تحقيق مهمة عندما تكون المنازعة جديدة ومؤسسة على وقائع يمكن أن تؤثر في ثبوت الفراش والنسب 1189. وقد اعتبرت المحكمة أن وجود واقعة تدل على استحالة الاتصال أثناء فترة الحمل كان يستدعي التحقيق بوسائل قانونية، ومنها الخبرة الجينية.

ويكشف هذا الاتجاه عن أن القضاء المغربي لا يتعامل مع الخبرة الجينية باعتبارها وسيلة ممنوعة، ولا باعتبارها وسيلة حاسمة في جميع الحالات، وإنما ينظر إليها ضمن سياق الدعوى ومدى إنتاجها في النزاع.

ثالثًا: اعتماد الخبرة الجينية متى أفادت القطع

1185 صحيح البخاري، كتاب الفرائض، باب الولد للفراش؛ صحيح مسلم، كتاب الرضاع.

1186 مدونة الأسرة، المادة 153.

1187 مدونة الأسرة، المادة 158.

1188 قرار محكمة النقض عدد 144، بتاريخ 1 أبريل 2009، الملف عدد 2008/1/2/546.

1189 قرار محكمة النقض عدد 533، بتاريخ 4 نوفمبر 2009، الملف الشرعي عدد 2008/1/2/418.

كما يظهر من القرار عدد 5 الصادر بتاريخ 7 يناير 2009، في الملف عدد 2008/1/2/402، أن المحكمة اعتمدت خبرة جينية أجريت في إطار قضائي، وكانت نتيجتها عدم ثبوت بنوة البنت إلى المدعي، وذلك بعد توفر دلائل قوية وصدور الأمر بالخبرة وحضور الأطراف وفق ما ورد في القرار 1190.

وتبرز أهمية هذا القرار في أنه يقدم مثلاً عملياً على الفرق بين التحليل الجيني باعتباره وسيلة علمية وبين الخبرة الجينية باعتبارها إجراءً قضائياً.

رابعاً: التمييز بين الاختبار التجاري والخبرة القضائية

استناداً إلى النصوص والاجتهادات السابقة، يمكن تحديد أهم الفوارق بين الاختبار الجيني التجاري والخبرة القضائية وفق المعايير الإجرائية والموضوعية الآتية:

- الاختبار الجيني التجاري: يتم بمبادرة شخصية أو تجارية، غالباً خارج رقابة المحكمة، تحكمه شروط الشركة التجارية، وتتم العينة والمعالجة غالباً خارج المغرب، وقد يصعب التحقق فيه من سلسلة حياة العينة، وتكون نتيجته ذات قيمة استدلالية محتملة.
- الخبرة الجينية القضائية: تتم في إطار نزاع قضائي تحت إشراف القضاء، تحكمها القواعد الإجرائية والقضائية، تحدد المحكمة إطارها والجهة القائمة بها، وتخضع العينة لضمانات إجرائية كاملة لتشكل دليلاً قضائياً معتبراً. ولا يعني ذلك أن الاختبار التجاري عديم القيمة العلمية، وإنما يعني أن القيمة العلمية لا تساوي بالضرورة الحجية القضائية.

خامساً: معيار سلامة الدليل الجيني

إذا عرضت نتيجة اختبار جيني تجاري على القضاء، فإن من الملائم أن ننظر المحكمة، بحسب طبيعة الدعوى، في مجموعة من العناصر، من بينها: هوية الشخص، كيفية جمع العينة، سلامة حفظها ونقلها، هوية المختبر، المعايير العلمية، إمكان إعادة التحليل، استقلال الجهة، ظروف النتيجة، احترام حماية المعطيات، ومدى إنتاج النتيجة في النزاع 1191. وبذلك، فإن الاختبار التجاري يمكن أن يمثل معلومة أو وثيقة ذات قيمة استدلالية محتملة، لكن لا يصح مساواته تلقائياً بالخبرة القضائية أو منحه الحجية ذاتها دون فحص مصدره وظروفه ومدى استجابته للقواعد القانونية.

المبحث الثالث: التأصيل الفقهي والمقاصدي وحماية النسب والأسرة في البيئة الرقمية

لا يمكن دراسة التطورات التقنية المتعلقة بالنسب بمعزل عن المرجعية الفقهية والمقاصدية التي تشكل أحد مكونات النظام القانوني للأسرة في المغرب 1192

غير أن التأصيل المقاصدي لا ينبغي أن يستخدم لإقصاء العلم أو لإثبات أحكام قطعية لا يسند لها النص أو الاجتهاد، وإنما ينبغي أن يستخدم لتحديد كيفية توظيف الوسائل العلمية الحديثة بما يحقق المصلحة ويدبر الضرر.

المطلب الأول: الفراش والحقيقة البيولوجية في المنظور الفقهي

أولاً: قاعدة "الولد للفراش"

تشكل قاعدة "الولد للفراش" أحد الأصول المركزية في باب النسب، وهي تعبر عن إرادة واضحة في حماية استقرار النسب ومنع تحويل مجرد الادعاءات والشكوك إلى وسيلة دائمة للطعن في الروابط الأسرية 1193.

1190 قرار محكمة النقض عدد 5، بتاريخ 7 يناير 2009، الملف عدد 2008/1/2/402.

1191 أذكر محمد، التطورات التكنولوجية وأثارها على أحكام الأسرة في الفقه المالكي والقانون المغربي، دار الأمان، الرباط، 2025، ص 140.

1192 الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، ج 2، ص 380.

1193 ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، إعلام الموقعين عن رب العالمين، دار الكتب العلمية، بيروت، ج 3، ص 65.

ومن ثم، فإن الاختبار الجيني لا ينبغي أن يفهم باعتباره بديلاً تلقائياً عن القواعد الشرعية والقانونية التي تنظم النسب، وإنما باعتباره وسيلة علمية يمكن توظيفها ضمن الحدود التي يسمح بها النظام القانوني.

ثانياً: الحقيقة البيولوجية والحقيقة القانونية

من أهم النتائج النظرية التي يفرضها موضوع البحث التمييز بين ثلاثة مستويات:

- الحقيقة البيولوجية: وهي وجود أو عدم وجود علاقة جينية بين شخصين.
- الحقيقة الشرعية: وهي ثبوت النسب وفق الأسباب والقواعد الشرعية.
- الحقيقة القانونية: وهي المركز القانوني الذي يترتب عليه التبرع على ثبوت النسب وفق شروطه.

ولا يلزم من التطابق بين شخصين من الناحية البيولوجية أن تكون جميع الآثار القانونية الناشئة عن النسب قابلة للتأسيس بمجرد نتيجة جينية تجارية. وهذا التمييز يسمح باستيعاب التطور العلمي دون اختزال مؤسسة النسب في البعد البيولوجي وحده.

ثالثاً: الخبرة العلمية كوسيلة لكشف الحقيقة

لا يوجد، من حيث الأصل، ما يمنع من الاستفادة من الوسائل العلمية الموثوقة في كشف الوقائع، متى تم استعمالها وفق القواعد الشرعية والقانونية¹¹⁹⁴. بل إن الاعتراف بالخبرة القضائية في المادة 158 يعكس انفتاح المشرع المغربي على الوسائل العلمية، لكنه في الوقت نفسه يربط استعمالها بالإطار القضائي.

ومن هنا، لا ينبغي أن يكون الموقف المقاصدي من الاختبارات الجينية قائماً على ثنائية "القبول المطلق" أو "الرفض المطلق"، وإنما على سؤال أكثر دقة: ما الغرض من الاختبار؟ ومن قام به؟ وتحت أي ضمانات؟ وما الأثر الذي يراد ترتيبه عليه؟

المطلب الثاني: مقاصد حماية النسب والأسرة في البيئة الرقمية

أولاً: حفظ النسب واستقرار الأسرة

يمثل حفظ النسب مصلحة شرعية واجتماعية وقانونية أساسية؛ لما يترتب عليه من آثار تتعلق بالهوية والقرابة والنفقة والإرث والموانع من الزواج وغيرها¹¹⁹⁵. ومن ثم، فإن حماية النسب لا تعني فقط إثبات النسب الصحيح، وإنما تعني أيضاً حمايته من النفي غير المبرر ومن التشكيك العشوائي ومن استعمال وسائل غير منضبطة لزعزعة المراكز الأسرية.

ثانياً: درء المفساد دون رفض التقنية

يمكن توظيف قاعدة درء المفساد في هذا المجال، لكن بصورة متوازنة. فليس من الصحيح القول إن كل اختبار جيني تجاري يمثل مفسدة محققة؛ فقد تكون له أغراض مشروعة تتعلق بمعرفة الأصل الجيني أو بعض المعلومات العلمية.

لكن المفساد قد تظهر عندما تستخدم النتائج في: التشكيك غير المبرر في نسب مستقر، نشر معلومات جينية تخص أفراداً آخرين دون موافقتهم، كشف علاقات أسرية حساسة، تخزين البيانات واستعمالها لأغراض غير واضحة، نقلها إلى جهات أجنبية دون شفافية كافية، أو تقديم النتيجة التجارية إلى القضاء باعتبارها حكماً نهائياً في النسب.

وبالتالي، فإن قاعدة درء المفساد لا تؤدي إلى إهدار كل نتيجة جينية، وإنما إلى منع الاستخدام غير المشروع أو غير المتناسب لها.

ثالثاً: حماية الخصوصية الجينية ذات البعد العائلي

تميز البيانات الجينومية بكون آثارها قد تتجاوز الشخص الذي قدم العينة. فإذا كشفت النتيجة عن علاقة بيولوجية بين شخصين، فإنها قد تقدم في الوقت نفسه معلومات عن أقارب آخرين، وهو ما يجعل الخصوصية الجينية ذات بعد فردي وعائلي في آن واحد¹¹⁹⁶.

1194 الزحيلي، وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، دمشق، ج 7، ص 650.

1195 الشاطي، الموافقات، مرجع سابق، ص 385.

1196 NHGRI, Privacy in Genomics, op. cit.

وقد أكدت المبادئ الدولية الحديثة الخاصة بحوكمة البيانات الجينومية على أهمية حماية الخصوصية والشفافية والموافقة المسؤولة، مع مراعاة آثار البيانات على الأفراد والأسر والمجتمعات.

رابعاً: نحو مقاربة وقائية للبيانات الجينومية

تقتضي الطبيعة الحساسة للبيانات الجينومية اعتماد مقاربة وقائية تقوم على: تحديد الغرض من جمع البيانات، إعلام الشخص المعني، تحديد الجهات التي تصل إلى البيانات، تنظيم مدة الاحتفاظ، ضمان أمن التخزين، تنظيم نقل البيانات إلى الخارج، توفير آليات ممارسة الحقوق، ومنع إعادة استعمال البيانات في أغراض غير معلنه 1197.

وهذه المبادئ تنسجم مع التوجه الدولي في مجال حوكمة البيانات الجينومية، الذي يشدد على الشفافية والخصوصية وتحديد المسؤوليات طوال دورة حياة البيانات.

خامساً: الحاجة إلى تنظيم خاص للاختبارات التجارية

تكشف الدراسة أن القواعد العامة المتعلقة بحماية المعطيات الشخصية وإثبات النسب توفر أساساً قانونياً مهماً، لكنها قد لا تكون كافية وحدها لمعالجة جميع الإشكالات المستحدثة المرتبطة بالخدمات الجينية التجارية العابرة للحدود.

ومن ثم، يبرز مجال للتفكير في تنظيم أكثر تفصيلاً للاختبارات الجينية المباشرة للمستهلك، خاصة من حيث شروط التسويق، طبيعة المعلومات، شروط أخذ العينات، الموافقة، الاحتفاظ بالعينات، إعادة الاستعمال، النقل للخارج، مسؤولية الشركات، والقيمة القانونية للنتائج. ولا يعني ذلك الدعوة إلى منع هذه الخدمات مطلقاً، وإنما إلى إخضاعها لمعايير قانونية وأخلاقية وتقنية تضمن التوازن بين الحق في المعرفة وحماية الأسرة والخصوصية الجينية.

خاتمة

أظهرت هذه الدراسة أن اختبارات الأنساب الجينية التجارية المباشرة للمستهلك تمثل إحدى صور التحدي الذي تفرضه التكنولوجيا الحديثة على النظام القانوني للأسرة، ليس بسبب التقنية الجينية في ذاتها، وإنما بسبب انتقال نتائجها من المجال التجاري أو الشخصي إلى مجال إثبات النسب وترتيب الآثار القانونية.

وقد تبين أن المشرع المغربي لم يتبن موقفاً يقوم على استبعاد الوسائل العلمية الحديثة من مجال النسب؛ فمدونة الأسرة أقرت الخبرة القضائية ضمن وسائل إثبات النسب، ونظمت الطعن في النسب الناتج عن الفراش بشروط دقيقة، خاصة من خلال المادة 153، كما أقرت المادة 158 الخبرة القضائية ضمن وسائل إثبات النسب.

كما كشف الاجتهاد القضائي لمحكمة النقض أن موقف القضاء لا يقوم على القبول المطلق أو الرفض المطلق للخبرة الجينية، وإنما يتحدد بحسب طبيعة النزاع وتوافر الشروط القانونية ومدى إنتاج الخبرة في الدعوى. فقد شددت المحكمة، من جهة، على ضرورة توافر دلائل قوية عند الطعن في النسب الناتج عن الفراش، بينما أكدت، من جهة أخرى، أهمية الخبرة الجينية عندما تكون المنازعة جدية وتكون الخبرة منتجة في كشف الحقيقة.

ومن ثم، فإن النتيجة الأساسية التي يمكن الدفاع عنها هي أن الاختبار الجيني التجاري لا يساوي تلقائياً الخبرة الجينية القضائية. فالأولى قد تنتج معلومة علمية ذات قيمة استدلالية، أما الثانية فتندرج ضمن منظومة الإثبات القضائي وتخضع لضمانات إجرائية تمكن المحكمة من مراقبة مصدر العينة وسلامتها والمنهجية المعتمدة والنتيجة المتوصل إليها.

كما خلص البحث إلى أن البيانات الجينومية تفرض تحديات خاصة على منظومة حماية المعطيات الشخصية، وهو ما يكتسي أهمية خاصة في المغرب في ضوء إدراج المعطيات الجينية ضمن المعطيات الحساسة في القانون رقم 09.08، فضلاً عن العمل

1197 القانون رقم 09.08، المواد 3، 4، و7.

المؤسساتي الحديث للجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي بشأن حماية البيانات والمعلومات الجينومية، والذي أسفر سنة 2026 عن سبع عشرة توصية في الموضوع.

وعلى المستوى الفقهي والمقاصدي، يتبين أن حماية النسب لا تعني رفض العلم الحديث، وإنما تعني توجيه استخدامه بما يحقق الحقيقة والعدالة دون تحويل التقنية إلى وسيلة لزعزعة النسب المستقر أو انتهاك الخصوصية الجينية. ومن ثم، فإن التحدي المستقبلي لا يتمثل في إقامة حاجز بين القانون والعلوم، وإنما في بناء إطار يحدد متى تكون المعلومة الجينية وسيلة للكشف، ومتى يمكن أن تتحول إلى دليل قضائي، والشروط المحيطة بهذا الانتقال.

أهم النتائج:

- لا يمكن اختزال النسب قانوناً في العلاقة البيولوجية وحده 1198.
- اعترف المشرع المغربي بالخبرة القضائية ضمن وسائل إثبات النسب، وبالتالي لا يصح القول بوجود حظر مطلق للخبرة الجينية.
- لا تكتسب نتيجة الاختبار الجيني التجاري حجية الخبرة القضائية بمجرد صدورهما عن مختبر أو شركة متخصصة.
- يشكل مصدر العينة وسلامة حياتها والجهة التي أجرت التحليل وإمكان التحقق من النتيجة عناصر مهمة عند تقييم الدليل الجيني.
- يظل النسب الثابت بالفراش محاطاً بحماية قانونية خاصة، ولا يكفي مجرد الشك أو الرغبة في إجراء اختبار جيني للطعن فيه.
- تبرز أهمية الخبرة الجينية عندما تكون المنازعة جدية وتكون الخبرة منتجة في النزاع، وفق الشروط القانونية.
- تعد المعطيات الجينية من المعطيات الحساسة التي تستوجب حماية خاصة بموجب القانون رقم 09.08.
- لا تقتصر آثار البيانات الجينومية على الشخص الذي قدم العينة، وإنما يمكن أن تمتد إلى أفراد الأسرة والأقارب البيولوجيين.
- يفرض الطابع العابر للحدود للاختبارات التجارية تحديات خاصة تتعلق بنقل البيانات وتخزينها وإعادة استعمالها.
- تستدعي التطورات التقنية وضع مقارنة تنظيمية أكثر تحديداً للاختبارات الجينية التجارية، دون اللجوء إلى المنع المطلق أو القبول غير المشروط.
- التوصيات:
- على المستوى التشريعي: العمل على تطوير إطار قانوني أكثر تحديداً للمعالجة التجارية للبيانات الجينومية، بما يراعي خصوصيتها ويميزها عن باقي فئات البيانات الشخصية.
- على مستوى الاختبارات الجينية التجارية: وضع قواعد واضحة بشأن جمع العينات الجينية، والإعلام، والموافقة، والاحتفاظ بالعينات، وإتلافها، وإعادة استعمال البيانات، ونقلها إلى الخارج.
- على المستوى القضائي: تعزيز المعايير القضائية المتعلقة بتمييز الاختبار التجاري عن الخبرة القضائية، وعدم ترتيب آثار حاسمة على النتائج التجارية إلا بعد التحقق من شروطها ومصدرها ومدى إنتاجها في النزاع.
- على مستوى الخبرة الجينية: وضع معايير تقنية ومهنية واضحة للمختبرات والجهات المكلفة بالخبرة الجينية، وخاصة فيما يتعلق بسلسلة حيازة العينات، وتوثيق الإجراءات، وإمكان إعادة الفحص والتحقق من النتائج.

- على مستوى حماية الأسرة: اعتماد برامج توعية تبين للأفراد أن النتيجة الجينية التجارية لا تعني بالضرورة ثبوت أثر قانوني على النسب، وأن استعمالها أو نشرها بطريقة غير مسؤولة قد يمس بحقوق وخصوصية أفراد آخرين.
- على مستوى CNDP: مواصلة اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي تطوير الإطار التوجيهي الخاص بالمعلومات الجينومية، والاستفادة من التوصيات التي تم إعدادها خلال العمل المتخصص المنجز بين 2023 و2025.

❖ قائمة المراجع والمصادر

أولاً: النصوص التشريعية والرسمية

- ظهير شريف رقم 1.04.22 صادر في 12 من ذي الحجة 1424 (3 فبراير 2004) بتنفيذ القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة، الجريدة الرسمية، عدد 5184.
- القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.09.15 بتاريخ 18 فبراير 2009، الجريدة الرسمية، عدد 5711.
- اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، Protection des Données à caractère personnel et Information, Génomique, 11 ماي 2026.

ثانياً: الاجتهاد القضائي

- قرار محكمة النقض عدد 5، بتاريخ 7 يناير 2009، الملف عدد 2008/1/2/402، بشأن اعتماد الخبرة الجينية لنفي النسب متى أفادت القطع.
- قرار محكمة النقض عدد 144، بتاريخ 1 أبريل 2009، الملف عدد 2008/1/2/546، بشأن شروط الطعن في النسب الناتج عن الفراش بواسطة الخبرة.
- قرار محكمة النقض عدد 533، بتاريخ 4 نوفمبر 2009، الملف الشرعي عدد 2008/1/2/418، بشأن أهمية الخبرة الجينية عندما تكون المنازعة جدية ومنتجة في النزاع.

ثالثاً: المراجع الفقهية والأصولية

- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، 1975.
- ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، إعلام الموقعين عن رب العالمين، دار الكتب العلمية، بيروت، 2002.
- الزحيلي، وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، دمشق، 1985.
- صحيح البخاري، كتاب الفرائض، باب الولد للفراش.
- صحيح مسلم، كتاب الرضاع، باب الولد للفراش.

رابعاً: المراجع والدراسات العلمية الدولية

- National Human Genome Research Institute (NHGRI), Privacy in Genomics, with specific discussion of Direct-to-Consumer Genetic Testing.
- National Human Genome Research Institute (NHGRI), Direct-to-Consumer Genetic Testing for Healthcare Professionals.
- World Health Organization (WHO), Guidance for human genome data collection, access, use and sharing, 20 November 2024.
- World Health Organization (WHO), WHO releases new principles for ethical human genomic data collection and sharing, 20 November 2024.
- Federal Trade Commission (FTC), Selling genetic testing kits? Read on.